

المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات
في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم
الإيكولوجية



الاجتماع العام للمنبر الحكومي الدولي للعلوم
والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات
النظم الإيكولوجية
الدورة الثالثة

بون، ألمانيا، ١٢-١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

البند ٥ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

برنامج العمل الأولي للمنبر: وثائق تحديد
نطاق التقييمات الإقليمية، وتدهور الأراضي
واستصلاحها ووضع مفاهيم للتقييم

تقرير بشأن عملية تحديد النطاق الإقليمي لمجموعة من التقييمات الإقليمية ودون
الإقليمية (الناتج ٢ (ج))

مشروع التقرير التكميلي لتحديد نطاق التقييم الإقليمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم
الإيكولوجية في المحيطات المفتوحة

مذكرة من الأمانة

ضمن الإطار العام لمشروع تقرير تحديد النطاق العام لتقييمات الإقليمية ودون الإقليمية للتنوع
البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES/3/6/Add.1) يحدد مرفق بهذه المذكرة مشروع التقرير التكميلي
لتحديد نطاق التقييم الإقليمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في المحيطات المفتوحة. أعد هذا
التقرير فريق الخبراء المتعدد التخصصات والمكتب على أساس نتائج العملية المشتركة لتحديد النطاق الإقليمي
التي أُجريت استجابةً للمقرر م ح د-٢/٥ (أنظر IPBES/3/6) للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن العملية).
ويعرض مشروع التقرير التكميلي لتحديد النطاق الخصائص المميزة للمحيطات المفتوحة التي يتعين تقييمها حتى
يكون التقييم مفيداً للسياسات.

تحديد نطاق التقييم الإقليمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في المحيطات المفتوحة

أولاً - النطاق والأساس المنطقي والمنافع والافتراضات

ألف - النطاق

١ - سيركز تقييم المحيطات المفتوحة، في إطار النطاق المحدد في مشروع تقرير تحديد النطاق العام للتقييمات الإقليمية ودون الإقليمية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES/3/6/Add.1)، في المقام الأول على المناطق البحرية الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية وعلى تقييم الأطر القانونية الحالية والسياسات وأدوات السياسات ومدى فعاليتها في إدارة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في مناطق المحيطات المفتوحة والمناطق الفرعية. وسيعكس التقييم طلبات الدول الأعضاء والمساهمات المقدمة من المراقبين، بما في ذلك ما يتعلق منها بموضوعات مثل استدامة مصائد الأسماك واستغلال الموارد المتجددة وغير المتجددة (ولا سيما المعادن والوقود)، والأمن الغذائي والتنوع البيولوجي، والتنقيب البيولوجي، وآثار التغير العالمي على النظم البحرية وتفاعلاتها. هذا، وسيركز التقييم بشدة على وضع تصورات مستقبلية وخيارات سياساتية لاستعادة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في المحيطات المفتوحة والحفاظ عليها، بما في ذلك معرفة كيفية تأثير تغير المناخ على التنوع البيولوجي في المحيطات المفتوحة من خلال التغيرات في الموائل البحرية العميقة وتوزيعات الأنواع، وتحمض المحيطات، وذوبان الجليد البحري والآثار التراكمية لجميع الاستخدامات المختلفة للمحيطات.

باء - الحدود الجغرافية للتقييم

٢ - سوف يشمل تقييم المحيطات المفتوحة، بشكل رئيسي، المناطق الواقعة خارج المياه الإقليمية أو المنطقة الاقتصادية الخالصة، كما قد يشمل عدة مناطق فرعية على النحو المحدد في التقييم العالمي للأمم المتحدة للمحيطات: شمال المحيط الأطلسي؛ وجنوب المحيط الأطلسي؛ وشمال المحيط الهادئ؛ وجنوب المحيط الهادئ؛ والمحيط الهندي؛ وأعماق المحيطات المفتوحة. وسيشمل التقييم أيضاً المحيط المتجمد الشمالي والمحيط المتجمد الجنوبي. أما البحار المحاطة إلى حد كبير باليابسة، مثل البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأسود، وبحر البلطيق وبحر قزوين والبحر الكاريبي، فسيتم تغطيتها بحيث لا تكون مشمولة ضمن تقييم المناطق الساحلية في التقييمات الإقليمية الأخرى.

جيم - الأساس المنطقي

٣ - يعرض هذا الفرع، في سياق الأساس المنطقي العام الواردة في مشروع تقرير تحديد النطاق العام، الأساس المنطقي المحدد الخاص بالمحيطات المفتوحة. فالمحيطات تغطي ٧٠ في المائة من سطح الكوكب، وأكثر من ٩٠ في المائة من المحيط الحيوي هو محيط بحري. وتحتوي النظم الإيكولوجية البحرية على نسبة كبيرة من التنوع البيولوجي الكلي على الكوكب وتوفر الخدمات الأساسية للناس (مثل الأغذية والألياف والموارد الوراثية والطاقة وامتصاص الكربون، وتنظيم المناخ، والمساهمات في دورة المغذيات، والعديد من القيم الثقافية والروحية)، مما يسهم اسهاماً كبيراً في تحقيق رفاه الإنسان. ومع ذلك، هناك أدلة متزايدة على حدوث تدهور واسع النطاق للنظم الإيكولوجية البحرية على المستوى العالمي وتأثيره على التنوع البيولوجي البحري وخدمات النظم

الإيكولوجية ومنافع للناس ورفاه البشرية للأجيال الحالية والقادمة. ولذلك، فثمة حاجة لتقييم آثار السياسات والممارسات الحالية على الاتجاهات الحالية والمستقبلية في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في المحيطات المفتوحة وتقديم معلومات بشأن الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق أقصى استفادة منها، من أجل استعادة التنوع البيولوجي ومنافع الطبيعة للناس والحفاظ عليها. ولا بد من تقييم تطبيق سياسة جديدة وخيارات السوق والأدوات، وتأثير مختلف حقوق الوصول إلى الموارد البحرية.

دال - المنافع

٤- يُحدد هذا الفرع، في سياق المنافع العامة الواردة في مشروع تقرير تحديد النطاق العام، المنافع الخاصة بالمحيطات المفتوحة. وبما أن المحيطات المفتوحة وما يتبعها من مناطق فرعية تقع في المقام الأول خارج حدود الولاية الوطنية، فسيكون في التقييم فائدة لجميع أصحاب المصلحة والمنظمات الإقليمية والوطنية وفوق الوطنية والدولية التي لها مصالح في التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية البحرية. كما سيسهم التقييم في تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات دعماً للتطورات الحاصلة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وغيرها من المبادرات ذات الصلة بالسياسات. وتشمل هذه التطورات أي نتائج للاتفاق الذي تم بين الدول في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢، بما في ذلك اتخاذ قرار بحلول نهاية الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة في سبتمبر ٢٠١٥ بشأن ما إذا كان يجب أم لا إطلاق المفاوضات من أجل إبرام اتفاق للتنفيذ بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. والتقييم سيدعم أيضاً العمليات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك: (أ) توصيف المناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية، وهي العملية الجارية حالياً في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي؛ (ب) الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي ٢٠١١-٢٠٢٠ وأهداف آيشي للتنوع البيولوجي الواردة بها، ولا سيما الهدف ١١؛ (ج) الأعمال الحالية لبرامج البحار الإقليمية (ومنها على سبيل المثال، اتفاقية حماية البيئة البحرية لشرق المحيط الأطلسي واتفاقية حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر المتوسط (اتفاقية برشلونة)، وأعمال منظمات حفظ البيئة والمنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بغية تطوير أدوات الإدارة القائمة على المناطق في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية؛ (د) وبشكل عام، برامج العمل التي تضعها المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية؛ (هـ) وأي أهداف وغايات مستقبلية تتعلق بالتنمية المستدامة ذات الصلة بالبحار والواردة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

هاء - الافتراضات

٥- يُقدم هذا الفرع، في سياق الافتراضات العامة المبيّنة في مشروع تقرير تحديد النطاق عام، افتراضات محددة خاصة بالمحيطات المفتوحة. وسوف يستند التقييم إلى نواتج العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية؛ وأيضاً يستكملها ويُسهّم فيها. وسوف يصدر عن هذه العملية، في عام ٢٠١٥، ناتج تحت العنوان الأولي "التقييم العالمي الأول للمحيطات"، وهو استعراض للمعارف المتاحة بشأن التنوع البيولوجي البحري والعوامل المحركة له وخدمات النظم البيئية للنظم الإيكولوجية البحرية. وسوف يُكمل التقرير المعد من جانب المنبر نواتج التقييم العالمي للمحيطات، وخاصة في مجالات التحليل المتكامل، والنمذجة، والتصورات المستقبلية وتقييم الخيارات إزاء الإدارة والسياسات وأدوات السياسات الجديدة. كما سيُشمل أيضاً المناقشات الحالية بشأن إمكانية الوصول إلى أعماق البحار واستغلالها (ومن ذلك، على سبيل المثال، حماية مناطق أعماق البحار في المياه الأوروبية، والوقف المؤقت للصيد بالشباك الجرفية في أعماق البحر الأبيض المتوسط، وإقامة محميات بحرية على نطاق واسع.

وسوف تُستخدم في التقييم غير ذلك من المؤلفات العلمية الموجودة والمعرفة المحلية، بما في ذلك نظم المعرفة وجمع البيانات الرسمية وغير الرسمية، ودمج النظم القائمة لجمع البيانات الوطنية والدولية ورسدها. وسوف يعتمد التقييم على المعلومات المنشورة من التقييمات الأخرى، مثل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، والاتفاقات متعددة الأطراف، والأكاديميات الوطنية للعلوم، ومعاهد البحوث الوطنية، والجمعيات العلمية والمجتمعات البحثية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تطبيق الإجراءات المتبعة في المنبر بشأن استخدام المعارف الأصلية والمحلية، بما في ذلك من خلال منظمات مصائد الأسماك، وشبكات المنظمات غير الحكومية وأصحاب المعارف الآخرين.

ثانياً - مُخطط الفصول

٦ - سوف ينتهج تقييم المحيطات المفتوحة مُخطط الفصول الوارد في مشروع تقرير تحديد النطاق العام، بيد أنه سوف يُركز بوجه خاص على النطاق المحدد المبين في الفرع الأول أعلاه. وفي الفصل ٣، الخاص بالحالة، واتجاهات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية التي تقوم عليها منافع الطبيعة للناس، سوف يشمل التقييم الموائل الهشة والمناطق ذات التنوع البيولوجي الشديد، فضلاً عن مسائل تتعلق بمهدف آيشي للتنوع البيولوجي رقم ١٤. وسيشمل أيضاً الأنواع التي تثير قلقاً خاصاً، مثل تلك التي تشملها اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض، والأنواع المهاجرة والأنواع المهددة على النحو المحدد من جانب الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (والتي من بينها أسماك القرش والسلاحف والثدييات البحرية والطيور). وفي الفصل ٦، المتعلق بخيارات الإدارة، والترتيبات المؤسسية، وصنع القرار الخاص والعام عبر النطاقات والقطاعات، سوف يُحلل التقييم التحديات المستقبلية التي تواجه استدامة الاستخدام وحفظ البيئة في المحيطات المفتوحة، مثل إمكانية الوصول إلى أعماق البحار واستغلالها، وكذلك في القطاعات الرئيسية، مثل حماية الطبيعة، ومصائد الأسماك في المحيطات (مثل مصائد أسماك التونة والخرمان) والأسواق المرتبطة بها، وأنظمة الإدارة، والطاقة (بما في ذلك الطاقة الحيوية)، والتنقيب البيولوجي، واستخراج المعادن، وتوفير الغذاء والقطاعات الأخرى التي تخطط للانتقال إلى المحيطات المفتوحة، ومنها على سبيل المثال، تربية الأحياء المائية.

ثالثاً - مجموعات البيانات الأساسية

٧ - يُقدم هذا الفرع، استكمالاً للمسائل العامة المتصلة بمجموعات البيانات الأساسية الواردة في مشروع تقرير تحديد النطاق العام، مسائل تتعلق بمجموعات البيانات الأساسية المحددة الخاصة بالمحيطات المفتوحة. وفي هذا الصدد، سيكون من المهم تطوير شراكات استراتيجية مع أصحاب البيانات وإقامة صلات مع التقييمات الجارية، مثل التقييم العالمي للمحيطات. وسوف يُطبق تقييم المحيطات المفتوحة، على نطاق واسع، قواعد البيانات الرئيسية التي يمكن الوصول إليها مثل، نظام المعلومات البيولوجية الجغرافية للمحيطات، وقواعد بيانات المياه والأسماك والطحالب البحرية المسماة على التوالي SeaLifeBase، وAlgbase، وFishBase، وAquaMaps، والمجلس الدولي لاستكشاف البحار، وإطار جمع البيانات التابع للاتحاد الأوروبي، والمركز الياباني لعلوم وتكنولوجيا البحار، ونظام المعلومات البيولوجية للحياة البحرية.

رابعاً - الشراكة الاستراتيجية والمبادرات

٨ - يُقدم هذا الفرع، خارج نطاق المسائل العامة المتصلة بالشراكات الاستراتيجية والمبادرات الواردة في مشروع تقرير تحديد النطاق العام، مسائل تتعلق بشراكات استراتيجية ومبادرات محددة خاصة بالمحيطات المفتوحة. وتشمل الشراكات الاستراتيجية التي يجب تطويرها شراكات مع التقييم العالمي للمحيطات، والمنظمات

الفاعلة والمبادرات الرئيسية مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، والمنظمة البحرية الدولية، وبرامج البحار الإقليمية، والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، ومنظمات الحفاظ على البيئة، وعمليات السياسات الإقليمية التي تؤثر على مناطق المحيطات المفتوحة، وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، والسلطة الدولية لقاع البحار، والفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح العضوية، بغية دراسة المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

خامساً - الهيكل التشغيلي

٩- كما لوحظ في مشروع تقرير تحديد النطاق العام، لا بد من تحديد الهياكل التشغيلية الأقدر على تقديم التقييم الإقليمي للمحيطات المفتوحة، بما في ذلك عنصر بناء قدراتها. ويمكن إنشاء وحدة دعم تقني تعمل كجزء من الأمانة لتنسيق تنفيذ التقييم الإقليمي للمحيطات المفتوحة.

سادساً - العملية والجدول الزمني

١٠- تُرد العملية والجدول الزمني في مشروع تقرير تحديد النطاق العام للتقييمات الإقليمية ودون الإقليمية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

سابعاً - التكلفة التقديرية

١١- تُرد التكلفة التقديرية في مشروع تقرير تحديد النطاق العام للتقييمات الإقليمية ودون الإقليمية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

ثامناً - الاتصالات والتواصل

١٢- بالإضافة إلى ما ورد في مشروع تقرير تحديد النطاق العام، سيكون لوحدات الدعم التقني، وجهات الاتصال الوطنية، والمراكز الإقليمية ودون الإقليمية ومراكز التميز دور حاسم. وسيتم وضع مجموعة واضحة من الأهداف والغايات لاستراتيجية الاتصالات والتواصل ذات الصلة بالمحيطات المفتوحة.

تاسعاً - بناء القدرات

١٣- سوف تُدعم أنشطة بناء القدرات، كما لوحظ في مشروع تقرير تحديد النطاق العام، من جانب برنامج عمل المنبر على النحو الذي تنفذه فرقة العمل المعنية ببناء القدرات. وسيتم تنفيذ بناء القدرات من خلال الشراكات وكذلك سوف يستهدف مستويات الأفراد والمؤسسات على حد سواء.